

الذاكرة الوطنية في المهجر: مظاهرات 17 أكتوبر 1961م بين الضغط الدبلوماسي والرهان التحرري

National Memory in Exile: The October 17, 1961 Demonstrations between Diplomatic Pressure and the Liberation Struggle

خيرة بودحام - طالبة دكتوراه Kheira.boudahame@univ- (alger2.dz)	تاريخ الجزائر المعاصر	جامعة أبو القاسم سعد الله/ الجزائر
جمال رمضان ramdhane1994@gmail.com) (	تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط	جامعة ابن خلدون/ الجزائر
DOI :		

الإرسال: 2025/10/12 القبول: 2025/12/16 النشر: 2025/12/20

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الذاكرة الوطنية بالمهجر وفق قراءة تاريخية تحليلية لمظاهرات 17 أكتوبر 1961م بباريس ضمن سياقها التاريخي والدبلوماسي، والتي شكلت حدثاً مفصلياً في مسار الثورة الجزائرية، ونقطة تحوّل هامة في نقل القضية الوطنية إلى الفضاء الدولي، وبحكم أن أثرها لا يزال حاضراً في الذاكرة السياسية الجزائرية، وفي مسار العلاقات الجزائرية-الفرنسية المعاصرة، خصصنا لها اهتمامنا البحثي.

تمت هذه الدراسة وفق محاضر جلسات ومقررات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دوراتها الأساسية المرتبطة بعرض القضية الجزائرية ومناقشتها، ووثائق أرشيفية وشهادات مصدرة معاصرة للحدث، وخلصت النتائج إلى أنّ مظاهرات باريس لم تكن مجرد احتجاج للجالية الجزائرية، بل جسدت فعلاً سياسياً منظماً صوّر المأساة الجزائرية للعالم كامتداد للنضال الداخلي، وساهمت في إضعاف القوة الدبلوماسية للخصم وأخرجت القضية الجزائرية من سجن الحجة المتعارف عليها أنّ "الجزائر شأن داخلي" إلى مرحلة النقاش في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة تمهيداً للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره

كلمات مفتاحية: 17 أكتوبر 1961م؛ الأمم المتحدة؛ الجالية الجزائرية؛ الشرطة الفرنسية؛ جبهة التحرير الوطني.

Abstract:

Maghreb Journal of Historical and Social Studies - Sidi Bel-Abbes University

ISSN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X

Volume 17 -- Issue 02 -- December 2025

البريد الإلكتروني: Kheira.boudahame@univ-alger2.dz

المؤلف المراسل: خيرة بودحام

This article aims to shed light on the national memory in exile through a historical and analytical reading of the October 17, 1961 demonstrations in Paris within their historical and diplomatic context. They constituted a pivotal event in the course of the Algerian Revolution and a major turning point in transferring the national cause to the international arena. Since their impact remains present in Algerian political memory and in contemporary Algerian–French relations, we devoted our research attention to them.

The study was based on the minutes and resolutions of the United Nations General Assembly during its main sessions related to the presentation and discussion of the Algerian question, as well as archival documents and contemporary testimonies of the event. The findings show that the Paris demonstrations were not merely a protest by the Algerian community but an organized political act that portrayed the Algerian tragedy to the world as an extension of the internal struggle. They contributed to weakening the opponent's diplomatic power and moved the Algerian issue beyond the common claim that "Algeria is an internal matter," bringing it to discussion within the UN General Assembly, paving the way for recognition of the Algerian people's right to self-determination.

Keywords : October 17, 1961; United Nations; Algerian community; French police; National Liberation Front

مقدمة:

تُعد الثورة الجزائرية، بإجماع المنصفين من المؤرخين والمفكرين عبر العالم، واحدة من أبرز الثورات الإنسانية في القرن الـ 20، متجاوزة بعدها الوطني لتندرج ضمن حركة عالمية أوسع، سعت إلى تكريس حقوق الإنسان وحق الشعوب في نيل الحرية والاستقلال، حيث ساهمت في بلورة وعي جمعي بحقيقة ما يجري في الجزائر المستعمرة عن طريق الجالية الجزائرية المتواجدة في العديدي من أقطار العالم خاصة بفرنسا، أين جسدت دورا هاما في الدفع بتطور القضية الوطنية من خلال المساهمة في تصوير الواقع المأساوي للشعب الجزائري أمام الرأي العام الدولي انطلاقا من عاصمة الحكومة الفرنسية، مما جعل منها امتدادا حيوتا للثورة في الخارج نتيجة علاقتها الوثيقة بفيديرالية جبهة التحرير الوطني، واستمرارية تواصلها بقيادتها الداخلية رغم البعد الجغرافي عن أرض المعركة.

وتتضح مساندتهم للثورة الجزائرية من خلال تجسيد تعليمات فيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا وتلبية نداءها للقيام بمظاهرات سلمية في قلب العاصمة الفرنسية بتاريخ 17 أكتوبر 1961م، قصد نقل الحرب من التراب الجزائري إلى التراب الفرنسي، والتنديد بالسياسة العنصرية ضدهم بعد قرار فرض حظر التجول على المسلمين الجزائريين في

شوارع فرنسا، لتصبح هذه المظاهرات أحد أهم المحطات المفصلية في التاريخ السياسي للذاكرة الوطنية الجزائرية، متجاوزة كونها حدثاً احتجاجياً لتصبح صوتاً رمزياً للثورة الجزائرية في قلب أوروبا، ومرآة عاكسة لمتانة العلاقة بين النضال الداخلي وامتداداته في الفضاء الدبلوماسي الدولي داخل أروقة الهيئة الأممية.

وقد مثلت وثائق اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1961م نقطة تحول مصيرية في مسار الاعتراف الدولي حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، حيث اجتمع الخطاب الأخلاقي الإنساني والسياسي القانوني في رؤية واحدة أجمعت على أنّ ضمان السلام الدولي مرهون بأمن الجزائر، ومن هذا السياق التاريخي جاء طرحنا للموضوع بهدف تسليط الضوء على أحد أهم المحطات التي نقلت القضية الجزائرية من حدود الصراع العسكري الداخلي إلى فضاء الوعي الدولي من داخل التراب الفرنسي، كما نهدف إلى إعادة قراءة الحدث على ضوء الوثائق الأرشيفية الفرنسية والمصادر الدبلوماسية المستقاة من محاضر جلسات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ومقرراتها الرسمية الخاصة بالمسألة الجزائرية، واستظهار دور الجالية الجزائرية بفرنسا في تعزيز المسعى الوطني لتدويل القضية. وللوصول إلى هذه الأهداف اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي في تتبع الوقائع والمعطيات التاريخية بالاستناد على المنهج الوصفي في توضيح بعض المواقف والاتجاهات الدبلوماسية المرافقة للحدث بغرض بناء تصور شامل يجمع بين البعد الميداني داخل القطر الفرنسي والبعد الدبلوماسي. ومن هنا جاءت إشكالية الدراسة كالآتي: إلى أي مدى تمكنت مظاهرات 17 أكتوبر 1961م من إعادة بلورة صورة الثورة الجزائرية أمام الرأي العام الدولي ودعم المعركة الدبلوماسية؟ وكيف ساهمت في تعزيز المسار السياسي للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره؟

1. المسألة الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة (1959-1960م): التطورات الأخيرة

قبيل مظاهرات 17 أكتوبر 1961م:

1.1. الدورة الرابعة عشر 1959م:

من المعلوم أنّ هيئة الأمم المتحدة كانت تكتفي بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في دوارتها العادية دون عرضها أو التطرق لمناقشتها، وبدءاً من شهر جويلية 1959م تولت الدول الأفرو-آسيوية مهمة تقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية

في جدول أعمال الدورة المقبلة لمناقشتها، وما يشد الانتباه في هذه الدورة هو إقرار زيارة فرنسا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة داغ هامرشولد Dag Hammarskjöld لإجراء مباحثات مكثفة مع الحكومة الفرنسية لإيجاد حل للملف الجزائري قبل انطلاق أشغال الدورة الـ 14، سيما بعد استعداد الجمعية العامة للتصويت لصالح قرار "مناقشة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره" بعد أن استبعد في الدورة السابقة بفارق قليل في الأصوات، هو ما جعل ديغول Charles de Gaulle يستغل المعطيات الدولية في تغيير توجهاته وموقفه من القضية الجزائرية لكن دائما وفق طموحاته الاستعمارية، معلنا في 16 سبتمبر 1959م عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره لكن بعد أن يعم الأمن والسلام في المنطقة، ووفق أحد مقترحاته الثلاث التالية: "الانفصال، الفرنسية أو الاستقلال الذاتي ضمن الإطار الفرنسي"، مفضلا آخرهم بمبرر أنه يقود إلى الحكم الذاتي ويسمح لهم بتقرير المصير بدعم وتنسيق فرنسي (أجيرون، 1982، صفحة 176)، وعلى إثر هذه المتغيرات صرح قائلا: "... باسم فرنسا وباسم الجمهورية...ألتزم بأن أطلب من الجزائريين ما نوع رغبتهم...؟ ما المصير الذي يقررونه لأنفسهم...؟" (الجزائري، صفحة 46)

إنَّ هذا التصريح لم يكن حبا منه أو انتظارا لاختيار الجزائريين فعلا، وإنما ضرورة حتمية فرضتها الوقائع والتطورات الدولية بشأن القفزة النوعية التي شهدتها الدبلوماسية الجزائرية، وهو ما يشهد به العديد من ممثلي الدول بهيئة الأمم المتحدة، فهذا السيد أستابينكو Astapenko ممثل جمهورية بيلاروس السوفياتية الاشتراكية اعترف بأنَّ "المستعمرين الفرنسيين ما زالوا يدبرون المؤامرات، فيصدرون بيانات طيبة المظهر وخططاً لتشكيل حكومة جزائرية وهمية تخفي وراءها استمرار هيمنتهم، بل ويُطلقون تهديدات وقحة بتقسيم الجزائر" (General Assembly, 18 December 1961, p. 326).

كما اعترف المؤرخ الفرنسي لويس تيرونوار Louis Terrenoire بمدى تغيُّر سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة بشأن المسألة الجزائرية ومستقبلها بين ماي 1958م إلى غاية 16 سبتمبر 1959م (Terrenoire, 1964, p. 07)، بحيث لم تندد الجمهورية بجرائم الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري طيلة فترة الكفاح الوطني في الدورات السابقة للأمم المتحدة، ولم تعترف بجهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة، بل كانت المحاولات دائما تلوح في الأفق بالمراوغة السياسية والدبلوماسية لجس نبض غضب المجتمع

الجزائري والمجتمع الدولي، وهو ما تجسد خلال هذه الدورة، كما ذكرت بعض الدراسات التاريخية أنَّ ديغول خلال هذه المرحلة استغل زيارة الرئيس الأمريكي إيزنهاور D. Eisenhower للعاصمة الفرنسية لتسوية وضعيته معه بخصوص المسألة الجزائرية، بهدف ضمان مساندة الطرف الأمريكي له في أروقة الأمم المتحدة خلال الأيام القادمة (الجزائري، صفحة 36).

والجدير بالذكر في هذا المقام أنَّ هذه التسوية لم تنجح حيث قررت اللجنة العامة لهيئة الأمم المتحدة في جلستها رقم 1215 بتاريخ 16 سبتمبر 1959م التوصية بإدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها، مما أثار غضب ممثل فرنسا مشككا في اختصاص الأمم المتحدة للنظر في المسألة، وتواصلت اجتماعات الجمعية العامة إلى غاية انطلاق أولى جلسات هذه الدورة بصفة رسمية ما بين 30 نوفمبر-07 ديسمبر 1959م، لكن دون إشراك وفد فرنسا في النظر في قرار الجمعية بإدراج القضية الجزائرية (General Assembly f. s., 9 december 1959, p. 02)، وأهم مخرجاتها أن انصرف منها الوفد الجزائري منتصرا في معركته الدبلوماسية راضيا عن قرارات الجمعية العامة بعد إقرارها ضرورة الاعتراف الفرنسي بحق تقرير المصير للجزائريين ووقف إطلاق النار واللجوء إلى طاولة المفاوضات (بوضربة، 2020، صفحة 267)، وإعرابها عن قلقها إزاء استمرارية الحرب في الجزائر معتبرة ذلك تهديدا للأمن والسلم الدوليين (General Assembly f. s., 9 december 1959, p. 02).

1.2. الدورة الخامسة عشر 1960م:

أدرجت القضية الجزائرية في الدورة الـ 15 لهيئة الأمم المتحدة مرة أخرى بطلب من 25 دولة أفرو آسيوية في 20 جويلية 1960م، مما جعل الوفد الفرنسي يقاطع جلساتها مرة أخرى، وما يحسب لصالح القضية الجزائرية خلالها هو التدخلات العديدة من قبل الدول الحاضرة في الدورة، أين أعربت عن أسفها الشديد لخطورة الوضع الذي أضى يعيشه أبناء الشعب الجزائري داعية فرنسا إلى التعجيل بقبول التفاوض ومنحهم حق تقرير المصير الذي سبق وأقر به ديغول في سبتمبر 1959م (كرليل، 2017، الصفحات 85-86)، وهذا ما جاء في جريدة المجاهد الناطق الرسمي لجهة التحرير الوطني بعنوان "سياسة فرنسا تهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها" (المجاهد، 15 نوفمبر 1957)، حيث أحرزت

الديبلوماسية الجزائرية نتيجة هامة، وهي دعوة الأمم المتحدة بحد ذاتها للإشراف على الاستفتاء في الجزائر وخرجت ب:

- حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله.
- الحاجة الماسة لإيجاد ضمانات وتنفيذها على أساس احترام وحدة التراب الجزائري.
- اعتبار الجمعية العامة مسؤولة على تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة حيث أحرزت الجزائر خلالها 68 صوتا ضد 27 صوت وامتناع 8 وفود عن التصويت (كرليل، صفحة 86).

إن انعقاد هذه الدورة قد وضح دور الدبلوماسية الجزائرية في قطع أشواط كبيرة في الحركة الديناميكية للوفد الخارجي في أروقة هيئة الأمم المتحدة، خاصة بعد اعتراف المجتمع الدولي بشرعية القضية الجزائرية وخطورتها على السلم والأمن العالميين، وأنها قضية جزائرية محض وليست شأنا فرنسيا داحضة بذلك كل الادعاءات الفرنسية القائلة: "الجزائر الفرنسية"، مع الاعتراف بحق الحكومة المؤقتة في تمثيل الشعب الجزائري في المفاوضات الفرنسية الجزائرية الى غاية الوصول إلى الهدف المنشود وهو الاستقلال (كرليل، صفحة 86).

2. الوجود الجزائري في باريس كامتداد للنضال الداخلي:

شكل النضال السياسي للمهاجرين الجزائريين بفرنسا دورا هاما في الكفاح الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، ولم يكن هذا النوع من النضال وليد الثورة التحريرية، بل تعود جذوره إلى بداية القرن 20م الذي شهد بروز النهضة في العالم العربي ونضج الوعي السياسي والنقابي في الجزائر (عمورة، 2002، صفحة 197)، ولا سيما بعد بزوغ حركة الجزائر الفتاة، فكانت لهذه التحولات تأثيرا بالغا على الجالية الجزائرية بباريس، بحيث تذكر الدراسات التاريخية أنَّ العمال الجزائريون استطاعوا التأقلم مع الوضع الراهن آنذاك، خاصة بعد نجاح الثورة الشيوعية ووصول صدها لغرب أوروبا، وبروز الفكر النقابي والعمل الحزبي، فأصبح واضحا مدى اهتمام واطلاع العمال الجزائريين على تقارير الهيئة الكولونيالية في الحزب الشيوعي الفرنسي واتحاد ما بين المستعمرات المكلفين بتسيير

العمال، الذي سيكون له دور هام في النضال ضد الاستعمار الفرنسي (مريوش، 2010، صفحة 266).

كما أنَّ أول حزب سياسي جزائري -نجم شمال إفريقيا- كانت نشأته بالتراب الفرنسي، هذه الروابط النضالية من شأنها أن ساهمت بشكل كبير في استمرار التواصل بينهم وبين الأطراف الفاعلة في الداخل، من خلال المكاتب الحزبية التي تأسست بمختلف ضواحي المدن الصناعية الفرنسية التي كانت تضم أعدادا هائلة من العمال الجزائريين، سواء في مطلع القرن العشرين أو خلال مرحلة نشاط حزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، أو حتى خلال اندلاع الثورة التحريرية (عمورة، صفحة 197)، وفي هذا الشأن نجد جبهة التحرير الوطني قد اتخذت قرار تأسيس اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، أو ما يطلق عليها ضمن أدبيات الهجرة الجزائرية La fédération de France برئاسة المناضل محمد بوضياف باعتباره المسؤول الأول عن نشاط وتحركات الوفد الخارجي، ضمت أيضا علي محساس، محمد زروق، عبد الرحمان غراس، الطالب مهدي وغيرهم...، غير أنَّ تواجدهم ضمنها لم يستمر طويلا، فسرعان ما تم اكتشاف أمر الاتحادية من قبل مصالح الشرطة الفرنسية، وتم إلقاء القبض على المناضل علي محساس (بزيان، 2009، صفحة 17).

ثم تم إعادة تشكيلها من جديد وبنفس القيم والأهداف المرجوة سنة 1955م، تناوب على قيادتها عدد من المناضلين من بينهم صالح الونشي ومحمد البجاوي، لتدعم صفوفها بعد ذلك بانضمام اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، اعتمدت خلال هذه الفترة في نشاطها على دراسة الوضع في باريس وتتبعه ميدانيا، وتكوين هياكل تدعيمية لها مثل: وداية العمال الجزائريين وودادية التجار الجزائريين بجهود محمد البجاوي، قبل أن يتم توقيفه من قبل الشرطة الفرنسية واعتقاله في 26 فيفري 1957م (بزيان، صفحة 18).

كل هذه النشاطات التي كانت تقوم بها القيادة العليا للثورة بالإضافة إلى جهود العمال الجزائريين في الشوارع الباردة، شكل رعبا غير مسبوق لدى مصالح الأمن الفرنسية خوفا من تداعيات هذا التضامن والتلاحم بين أطراف الجالية الجزائرية مع الثورة في الخارج والتمكن من نقل نشاط جبهة التحرير الوطني إلى فرنسا، في مقابل ذلك شهدت نقابة الشرطة الفرنسية تدمرا وحسرة كبيرة بعد تكثيف عمليات الاغتيال لأعوانها من قبل

الفدائيين الجزائريين ببائيس، وعلى إثره وُجّهت اتهامات باللغة لفيديريالية جهة التحرير الوطني بفرنسا وحملت مسؤولية ما يحدث، وباشرت الشروع في بحث حل للقضاء على الاتحادية وتفكيك هياكلها التنظيمية (سامية، 2017).

وفي هذا الصدد أشار بنجامين ستورا إلى أنه بتاريخ 25 أوت 1958م تناقلت وكالة الأنباء الفرنسية خبرا مفاده بأنّ هناك العديد من الفدائيين الجزائريين واصفة إياهم بـ (Terroriste إرهابيين)، أنهم قاموا بهجوم غير متوقع مباغت على مرآب الشرطة الفرنسية ببائيس على الساعة الثامنة ليلا، قُتل فيه ثلاثة من رجال الشرطة الفرنسية التابعين لفرقة حراس السلام وجرح ضابط، ليتم بعدها مباشرة محاولة الاعتداء على مستودع للخزيرة تابع لمصالح الأمن البوليسي الفرنسي وحرقه بمدينة فانسان Vincennes، حتى أنّ هذه العمليات تمت تسميتها بـ العاصفة Orage (بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954، 2009، الصفحات 37-38)، فكانت هذه الأحداث والمتغيرات وسط التراب الفرنسي بمثابة شوكة زعزعت الأمن والاستقرار الداخلي لفرنسا، وحولت الشوارع إلى مصب للدماء نتيجة الاشتباكات العنيفة التي كانت تتم بين فيديريالية جهة التحرير الوطني وعناصر الشرطة الفرنسية.

بعد هذه التطورات في الأحداث نلمس مدى سرعة انتقال شرارة الحرب من الوسط الداخلي بالجزائر إلى عقر دار الاستعمار بتخطيط دقيق ومنظم ومحكم من قبل اتحادية الجبهة، قصد الضغط على حكومة المتروبول لتولي اهتماماتها إلى مواجهة الوضع الحربي فوق أراضيها، وإطلاع الرأي العام الفرنسي بسياسة حكومته ضد الشعب الجزائري، ومن جهة أخرى تخفيف الضغط على جهة التحرير الوطني بالداخل والخارج، ولهذا نجد المناضلين عبان رمضان ومحمد البجاوي قد اتفقوا على أن يحتل موضوع الدم الصفحات الأولى في الجرائد الفرنسية، موضحا محمد البجاوي بعد تعيينه على رأس الاتحادية بأنّ استراتيجية نقل الحرب من الجزائر إلى فرنسا كان قرارا حتميا اتخذ من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ، هدفه القيام بعمليات انتقامية في المدن والأرياف الفرنسية، تزامنا مع اشتداد السياسة القمعية الاستعمارية ضد نضال جهة التحرير الوطني والشعب الجزائري لتحسيس الرأي العام الفرنسي والدولي بحقيقة الوضع في الجزائر (بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، 2009، الصفحات 21-22)

وعلى إثر هذه الضغوطات التي مارسها فيديرالية جهة التحرير بفرنسا، فإن السلطات الفرنسية اتجهت نحو إحداث تغيير شبه جذري في أركان قيادتها وهيئاتها وهيكلها، خاصة بعد وصول الجنرال ديغول إلى السلطة بعد انقلاب 12 ماي 1958م، فكان أول ما اتخذته هو تعزيز التدابير الأمنية لمواجهة تحديات جهة التحرير الوطني، ثم تم تعيين مورييس بابون Maurice Papon على رأس محافظة الشرطة الفرنسية تقديرا لجهوده في الحفاظ على أمن واستقرار الوضع في الشرق الجزائري، وبعد تنصيبه مباشرة كثف من جهوده لتشكيل تنظيم بوليسي مكون من الحركي بغاية ضرب تنظيم الجبهة في عمقه، ومن أهم المهام التي كلف بها هذا التنظيم هو القيام بمداومة المنازل ليلا لتخويف أصحابها ونشر دعر بينهم وتفتيشها بدقة، وتفتيش الأسواق ومختلف مراكز تجمع الجزائريين بحثا عن عناصر جهة التحرير الوطني ونشر الدعر بين العائلات الجزائرية (قوفي، 2022، صفحة 192).

إنّ تزايد القمع ضد المهاجرين الجزائريين بباريس ظل متواصلا منذ عمليات شهر أكتوبر 1958م بشكل خاص، ففي الوقت الذي كانت ترغب فيه بعض القيادات السياسية للحكومة الفرنسية في البحث عن فرصة لفتح طاولة التفاوض من جديد مع جهة التحرير الوطني وفق ضمانات وشروط تساوم على سلامة الوحدة الوطنية، كان البعض الآخر من قادة السلطات الاستعمارية يرغبون في سحق الجبهة من الأساس هو ما لم يسمح بنجاح المفاوضات خلال هذه المرحلة، ومن جهتها جهة التحرير الوطني راسلت مناضليها بفرنسا في تعليمات تنص على ضرورة وقف مختلف العمليات العسكرية ضد قوات الشرطة الفرنسية، ماعدا ما يتعلق بالقوات الخطيرة المشكلة من الحركي التي حثت على تصفيتهم واحدا تلو الآخر (بلفردي، 2018، صفحة 222).

لقد كان لتعثر سير المفاوضات الفرنسية-الجزائرية في العديد من المحطات أثره الكبير في البحث عن حلول أخرى مرضية للطرفين بعد التراجع الملحوظ في المواقف الدولية المناصرة لفرنسا، ولعلّ مشكل الصحراء الجزائرية هو الذي زاد من تعقد القضية وتعثر المفاوضات سنة 1961م، لتجد بذلك فيديرالية جهة التحرير الوطني نفسها مسؤولة عن حماية امتداد الثورة إلى الخارج، وتعبئتها بالاعتماد على نشاط وتحركات المهاجرين الجزائريين بفرنسا كسلاح بشري جمعي ضد المزاوغات الاستعمارية في إطار التفاوض

الحاصل مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، وفي هذا الصدد أشار عمر بن داود في مذكراته إلى أنَّ الوفد الفرنسي المفاوض كانت له الرغبة في سير المفاوضات بنجاح لكن شريطة أن يتم وقف كل أعمال العنف المندوبة لجهة التحرير الوطني (مريوش، الصفحات 268-269)، هذا ما لم تتقبله الجهة بحكم أنها على دراية بخبث السياسة الاستعماريين في نقض العهد والوعود، وهنا نستدل بتصريح السيد أستاينكو حينما أقرَّ بأنَّ جهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة قد اجتمعتا للوصول إلى تسوية المشكل الجزائري مع فرنسا التي كلما اضطرت للدخول في المفاوضات تحت ضغط الرأي العام العالمي كانت ترفض التفاوض على الأساس الوحيد الذي يريده الشعب الجزائري وهو "الاعتراف باستقلال الجزائر ووحدتها الإقليمية". (General Assembly S. S., 18 December 1961, p. 327)

وبحكم هذه الشروط والعراقيل الهادفة إلى احتواء غضب الجماهير الشعبية وقوة الثورة الجزائرية، رفض السيد عمر بن داود مقترحات المستعمر بحكم ترأسه لفيدرالية جهة التحرير الوطني بفرنسا معبرا عن ذلك بقوله: "لا يمكن وقف إطلاق النار سواء في الجزائر أو في فرنسا سوى من طرف المجلس الوطني للثورة... وتعلن عنه الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية بعد حصول اتفاق بين الوفدين الفرنسي والجزائري"، وخلال هذه المرحلة اشتدت أعمال العنف من قبل منظمة الجيش السري، وتم تقدير الضحايا بحوالي 12 ألف قتيل جزائري حسب المصادر الفرنسية، مما اضطّر رئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة إلى التدخل العاجل والتعبير عن قلقه إزاء الوضع الراهن في خطاب ألقاه يوم 15 سبتمبر 1961م، ومن جهتها السلطات الفرنسية وبأمر من رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري Michel Debré، وموريس بابون، تم اتخاذ قرار تصفية خلايا جهة التحرير بفرنسا وفرض حظر التجوال على الجالية الجزائرية (سامية، الصفحات 219-220) بالفترة المسائية توقيفا لأعمالهم النضالية هناك وامتصاصا لنشاطهم التوعوي، وتطبيقا لذلك بصفة رسمية صدر بيان رسمي من موريس بابون في 06 أكتوبر 1961م جاء فيه أن القضاء على الإرهاب بباريس يستدعي منع العمال الجزائريين من التنقل أو التجول ليلا بالعاصمة الفرنسية وضواحيها من الساعة 20:30 ليلا إلى الساعة 05:30 صباحا، مستثنيا الحاصلين على رخصة تعفيه من هذا الإجراء يتحصل عليها مؤسسة عمله ومؤشر عليها من قبل الشرطة (خليفة، 2019، صفحة 233).

كما أوصى في بيانه بإجبارية التزام المعنيين بالإجراءات الجديدة بالتنقل والسفر في عزلة أي على شكل انفرادي بمبرر أنّ التنقل في مجموعات صغيرة يبدو مشبوهًا في الشوارع الفرنسية (Korso, 2010, p. 21)، وبشأن هذه التدابير وضع علي هارون في كتابه الولاية السابعة أنّ إقرار حظر التجول على المسلمين الجزائريين هو نص استثنائي يزيد من مأساة وضعية العمال الجزائريين، ومن جهتها قيادات جبهة التحرير الوطني علقت على بيان موريس بابون بشأن فرض حظر التجول قائلين: "إن سياسة الأيدي المكتوفة تقودنا إلى الانتحار" (هارون، 2007، الصفحات 474-475)، من هنا تبين للجزائريين أنّ قرارات فرنسا التعسفية اتجاهاهم لازالت تشتد قساوة بدل أن تتخذ مسارا آخرًا في ظل التحولات الداخلية والخارجية، وبناءً عليه تقرر إجراء اجتماع مستعجل في 10 أكتوبر 1961م للجنة الفيدرالية لدراسة بعض الوقائع والتقارير، وكان من توصيات هذا الاجتماع اتخاذ قرار مواجهة السلطات الفرنسية في عقر دارها، وبعد تحليل الوضعية والقوى ووسائل العمل التي تتوفر عليها الفيدرالية، تم إقرار ردًا يتوزع على ثلاث مراحل:

- بداية خروج الجزائريين المسلمين بباريس في مظاهرات شعبية بليتين متتاليتين لكسر قرار حظر التجول، على أن يكون هذا بعد الساعة الثامنة ليلا وبطريقة سلمية.
- إضراب التجار الجزائريين المتواجدين بفرنسا بإغلاق محلاتهم طيلة النهار تعبيرًا عن مساندتهم الفعلية لاتحادية الجبهة.
- تخصيص يوم لتظاهر النساء ليلا في مناطق وأماكن يتم تعيينها فيما بعد (خليفي، الصفحات 234-235).

3. مسار المظاهرات وتطوراتها: التنظيم، المواجهة، وردود الفعل:

بعد الظروف التي شهدتها جبهة التحرير الوطني بفرنسا والجزائر، واتباعا لتعليماتها التي تفيد بجدوى الخروج في مظاهرات سلمية بالشوارع الرئيسية بباريس احتجاجا على قرار حظر التجول (Gaïti, 1994, p. 13)، وبعد مراسلات عديدة بين مناضلي الجبهة للقيام بما هو مستحيل لتوجيه الرأي الدولي نحو المأساة الجزائرية (هاوس، 2013، صفحة 326)، خرج الجزائريون ليلا في مسيرة سلمية حاشدة بشوارع العاصمة الفرنسية يوم الأربعاء 17 أكتوبر 1961م يتهافون بشعار "الاستقلال للجزائر" (عمورة، صفحة 197)،

بلغ عددهم حسب الدراسات التاريخية 30 ألف متظاهر (Gaïti, p. 14) مما جعل قوات الأمن الفرنسي وبأمر من ميشال دوبري موريس بابون ووزير الداخلية روجي فري Roger Frey تتصدى للمتظاهرين بكل وحشية عن طريق هجومات إجرامية بالرصاص ضدهم واعتقال المئات منهم، بل وتذكر الكتابات التاريخية أن الشوارع الباريسية امتلأت بالجثث المتراكمة فوق بعضها البعض، ومنها ما تم التخلص منهم برممهم في نهر السين (عمورة، صفحة 197)، كما تم قمع الأطفال والنساء (الزغيدي، 2009، صفحة 269)، إثر اشتباكات خطيرة في الشوارع الرئيسية (Manceron, 2012, p. 49) لتتم بذلك إبادة جماعية تحدث عنها المؤرخ بيار فيدال نيكيت Pierre Vidal-Naquet في أكتوبر 1992م ضمن جريدة Novel Observation حينما كتب قائلا: "إنهم ارتكبوا جريمة ضد الإنسانية" (Korso, p. 32)، فضلا عن الـ 15 ألفا الذين اعتقلوا (الزغيدي، صفحة 269)، وتجدر بنا الإشارة إلى أن حتى الباريسيين كانت لهم يد في هذه الإبادة الجماعية من خلال مساعدتهم للشرطة الفرنسية في مطاردة المسلمين المتظاهرين، لدرجة قيام بعض سائقي الحافلات والقطارات بالإبلاغ خفية عن ركوب جزائريين معهم (هاوس، صفحة 329)، كما يرى المؤرخ الفرنسي ايمانويل بلانشارد Emmanuel Blanchard بأنها من أكبر الجرائم الدموية التي ارتكبتها الشرطة الفرنسية في تاريخ أوروبا الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (Mogniss, 2021)

أصبحت الجبهة على الطابع السلمي للمظاهرات بدليل ما أشار إليه أحد المتظاهرين: "لا يجب حمل السلاح، ولو كان سكيناً أو عصي، بل حتى لو ضربنا من طرف الشرطة الفرنسية لا يجدر بنا الرد عليهم، وإلا سوف يجدون مبررا لاستعمال العنف ضدنا"، وهنا تظهر مدى فطنة قيادة جبهة التحرير الوطني للأساليب المتوقعة أن ترد بها فرنسا على المتظاهرين، كما أكد المجاهد محمد لعروسي في شهادة له جاء فيها أنهم تلقوا أوامر تفيد بتنظيم مظاهرات ذات طابع سلمي بباريس وحمل الاعلام، وأنَّ رغبتهم كانت قوية لحمل الأسلحة تحسبا لموقف الشرطة الفرنسية، إلا أنَّ أوامر القيادة منعهم من ذلك... مكتفين بتبريد عبارة "تحيا الجزائر الحرة" طيلة المسيرة (قوفي، الصفحات 195-196)، ومن جهته جون لوك اينودي Jean-Luc Einaudi وضح في كتابه معركة باريس بأنَّ الجبهة كانت تدري

باحتمالية وقوع اعتقالات وقمع تعسفي، لكنهم لم يتخلوه بالصورة الدموية التي وقعت (Einaudi، 2010، صفحة 227).

والجدير بالذكر أنه وقعت هفوة من المتظاهرين لعدم الفهم الجيد لتعليمات فيديرالية الجبهة، والتي هي بدورها لم تشرح جيدا للعمال الجزائريين ما جاء في تعليماتها، مما أعطى فرصة لسلطات الاستعمارية بكشف أمر المظاهرات قبل موعدها بساعات قليلة، والاستعداد التام للتصدي لها وتفرقة المتظاهرين بالقوة والسلاح، وذلك بعد أن صادف يوم التظاهرة إضراب عمال السكك الحديدية بمحطة سان لازار Saint-Lazare، فمُنِع الجزائريين من مداومة عملهم، ليتجهوا مبكرا إلى التظاهر في الشوارع والأحياء المتفق عليها وضح النهار على الساعة 17:45 بين مقاطعتي مادلين والأوبرا بدل الساعة 20:00، مما تسبب في ألقاء الشرطة الفرنسية القبض على 192 متظاهرا، وعثرت بحوزتهم على نسخ من تعليمات الاتحادية، فأدركت تفاصيل المظاهرات، لتصدر تعليمات صارمة من محافظة الشرطة الفرنسية بتكثيف عناصرها في مداخل المدن المستهدفة بأزيد من 7000 شرطي فرنسي، و1400 من فرق الدرك الفرنسي وقوات الدعم السريع (Einaudi، p. 99)، بهدف خنق نشاط وتعبئة الجبهة ووضع حد للاغتيالات التي كانت تقوم بها الجبهة في حق الخونة والمتعاونين من الاستعمار (Brunet، 2008، p. 195).

وتذكر صحيفة L'Express الفرنسية أنَّ المتظاهرين لم يحملوا لا الأعلام ولا السكاكين ولا العصي، أما الفرنسيون فقد وقفوا مندهشين يتفرجون على سير المتظاهرين في الشوارع (خليفي، صفحة 236)، خاصة بعد وصولهم إلى شارع الأساسي شان زي ليزي (الزغيدي، صفحة 26)، وهنا كان للشرطة الفرنسية رأي آخر حيث تم وبأمر من السلطات العليا استغلال ما يحدث لتبرير شرعية الهمجية الاجرامية التي سيرتكبها الاستعمار الفرنسي ضد المتظاهرين بحجة أنهم لم يحترموا قرار حضر التجول ليلا... (مريوش، صفحة 276)، وفي هذا السياق كتب أيضا المؤرخ بيار فيدال نيكيت في نفس الجريدة: "إن الأفعال والاضطهادات اللإنسانية التي ترتكب باسم دولة تمارس سياسة الهيمنة الأيديولوجية ترتكب بشكل منهجي، ليس فقط ضد الأشخاص بسبب انتمائهم إلى مجتمع عرقي أو ديني ولكن أيضا ضد أعداء هذه السياسة، ومهما كانت شكل هذه المعارضة" (Korso، p. 32).

ومن هذا يتبين أنَّ السلطات الفرنسية اتخذت مباشرة موقفا عنيفا أقل ما يقال عنه بربري، وصفه بعض النواب داخل الجمعية الوطنية الفرنسية بانتقاد لاذع على أنه "إطلاق العنان للوحش العنصري" ضد الجزائريين المتواجدين بباريس والذين كانوا يعتبرون وفق القوانين الاستعمارية مسلمين فرنسيين، لكن الحكومة الفرنسية أعطت للشرطة الإشارة الخضراء لارتكاب الجرائم في حق المتظاهرين تحت غطاء الشرعية الأمنية (Boîte812PER166, 19 octobre 1961)، وفي مذكرة وجهها السيد هنري ماينيه Henri Maynier مدير مكتب وزير العدل إلى السيد راسين أحد أعضاء مكتب رئيس الوزراء Racine بتاريخ 27 أكتوبر 1961م أطلعه فيها بعدم اطمئنانه عن عدد الجثث التي يتم اكتشافها بشكل يومي بعد المظاهرات حيث تم إيجاد 60 جثة في نهر السين 40 أخرى في مقاطعة فرساي ناهيك عن حالات الاختفاء المبلغ عنها، مؤكداً بأنَّ العديد من المؤشرات تدل على أنَّ ما اكتشف يتعلق بأعمال شرطية عدائية، وفي المذكرة ذاتها لاحظنا بناءً على معطياتها مدى تلاعب السلطات المعنية بفتح كل الملفات للتحقيق فيها، حيث حذر السيد هنري ماينيه من خطورة الإدلاء بتصريحات سريعة للصحافة حول القضية أمام الرأي العام الدولي، مما يدل ضمناً على اعترافه بوجود أدلة لكن لا بد من احتواء هذه الإبادة، هذا ما جعل الشرطة الفرنسية تجتهد في طمس كل الأدلة التي تحمل تفاصيل مجريات أحداث 17 أكتوبر (BoîteBB30/1850, 27 octobre 1961, p. 15).

في حين قدمت وثائق أخرى تابعة للأرشيف القضائي الفرنسي إحصائيات أخرى تشير إلى وفاة 246 جزائري من بينهم 74 شخص مجهولي الهوية، أما تقرير السيد ماندلكرين Mandelkern ذكر مقتل 275 جزائري ونقل 288 جثة إلى مصلحة الطب الشرعي (BoîteBB30/1850, 03 juin 1998, p. 18)، هذه الإحصائيات المتباينة تبين مدى تحفظ إدارة السلطات الفرنسية عن تقديم الحقائق التامة، بحيث أنَّ الأرقام المقدمة هي أقل مما وقع مقارنة بحجم العنف المنتهج ضد الجالية الجزائرية المتظاهرة، ومن جهة الدراسات التاريخية المحلية كتبت بأنه تم رمي أكثر من 450 جزائري في نهر السين مكبلين الأيدي والأرجل بعد أن تم قتلهم بالرصاص والضرب الوحشي بالعصي على الرؤوس، وتعذيب المعتقلين (مريوش، صفحة 276)، وشنق البعض الآخر في الغابات (Abdallah, 2000, p. 126) وغيرها من التعسفات الفرنسية.

وفي السياق ذاته أشارت إحدى وثائق الأرشيف الوطني بباريس إلى أنه تم العثور على آثار الرصاص والخنق والعنف في الجثث المنتشرة من نهر السين، كما ذكرت هذه الوثيقة بأنَّ التحقيقات الأولية أشارت إلى مقتل هؤلاء من قبل مجهولين أو من قبل أبناء جاليتهم المجندين في خدمة السلطة الفرنسية ضمن ما عرف بالقوات المساعدة المسلمة، مما دفع بأسر الضحايا إلى رفع حوالي 50 شكوى ضدهم (BoîteBB30/1850, 03 juin 1998, pp. 20-21)، وقد ذكر جون لوك إينودي أنه من خلال الاستناد إلى إحصائيات وتقارير سجلات الدفن في المقابر الباريسية لاحظ زيادة واضحة في الوفيات منذ شهر سبتمبر 1961م نتيجة العنف المسلط ضد الجالية الجزائرية بفرنسا، وارتفع العدد أكثر بعد أحداث نهر السين (Korso, p. 32).

وبعد انتهاء مرحلة التحقيقات القضائية بباريس ضد مرتكبي جريمة الإبادة في حق الجزائريين المتظاهرين لم يتم توجيه أي تهمة للمسؤولين عما وقع من رجال الشرطة الفرنسية أو حتى محاكمتهم، بل توصلت النتائج إلى ضرورة إغلاق ملفات معظم القضايا بحجة عدم وجود أدلة كافية تحدد هوية مرتكبي جرائم العنف، وتم تبرير تلك الممارسات التعسفية بأنها دفاع شرعي للحفاظ على الأمن العام بفرنسا، وهذا هو المتوقع سيما إذا علمنا أنَّ الشرطة الفرنسية هي من تولت مسؤولية إجراء التحقيقات في وقائع مظاهرات 17 أكتوبر 1961م (BoîteBB30/1850, 03 juin 1998, pp. 22-23).

وكتبت جريدة المجاهد حول الواقعة مقالا بعنوان: "دماء الجزائريين في شوارع باريس" بينت فيه أنه على الرغم من الخسائر الفادحة في صفوف المتظاهرين بباريس إلا أن المظاهرات أتت بثمارها وشكلت هزة عميقة في أوساط الرأي العام الفرنسي والدولي، نتيجة الاضطهاد الاستعماري لمواطنينا في فرنسا وفي الجزائر (المجاهد، 1961، صفحة 199)، كما قام العديد من أهالي الضحايا بتقديم شكاوي لدى نيابة باريس ضد ممارسات رجال الشرطة الفرنسية يوم 17 أكتوبر. (BoîteBB30/1850, 06 novembre 1961, p. 17)

4. استثمار المظاهرات في المعركة الدبلوماسية -الدورة السادسة عشر 1961م أنموذجا:-

إنَّ الهدف الأساسي لمظاهرات 17 أكتوبر 1961م هو إطلاع الرأي العام الفرنسي والدولي بما يحدث في الجزائر (الزغيدي، صفحة 269)، وهذا ما تحقق فعليا فبحلول سنة

1961م أدركت فرنسا خطورة ما توصل له الوفد الخارجي في التعريف بالقضية الجزائرية دوليا، فسعت هي الأخرى إلى مراوغة الرأي العام العالمي بأن لها رغبة شديدة في إنهاء المشكل الجزائري بطرق سلمية يتم فيها احترام ميثاق هيئة الأمم المتحدة، لكن فطنة وحنكة أعضاء جهة التحرير الوطني لهذه المناورة الخطيرة أجبرتهم على إعادة بعث نشاط الدبلوماسية الجزائرية من جديد ضمن الهيئة من خلال تحركات واهتمامات ممثل الوفد الجزائري لدى الأمم المتحدة، الممثل في شخص أحمد يزيد الذي أثار القضية من جديد عن طريق طلب يتضمن مشروع لائحة تقدمت به 43 دولة إفريقية آسيوية، وتمت المناقشة يوم 14/12/1961م، وما يلاحظ في هذه الدورة أنها سارت بشكل شبه عادي عكس الدورات السابقة التي تميزت بالجدية في طرح القضية الجزائرية واستمر فيها النقاش طويلا (كرليل، الصفحات 62-63)، لكنها شهدت تصريحات فعالة من قبل العديد من رؤساء الدول لصالح القضية الجزائرية، وعلى سبيل المثال لا الحصر نستذكر ما قاله الدبلوماسي اليوناني السيد بيتسيوس في اجتماع اللجنة الأولى للجمعية العامة: "فرنسا التي طالما كانت بطلة للحرية، ضحّت بخيرة جيشها وشبابها في حرب لا يمكنها أن تخرج منها منتصرة" (General Assembly S. S., 18 December 1961, p. 325)، ومن جهته السيد أستاينكو قال على مرأى من العالم وأعضاء الهيئة الأممية: "إنّ مسألة الجزائر تجسد مأساة شعبٍ بأكمله لا يتطلع إلا إلى الاستقلال، كما تمثل في الوقت ذاته إدانة صريحة للاستعمار ولسياسة فرنسا الاستعمارية الوحشية تجاه الجزائر" (General Assembly S. S., 18 December 1961, p. 326).

اختتمت هذه الدورة جدول أعمالها بدعوة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الطرفين إلى استئناف المفاوضات بهدف تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، مع احترام وحدة الجزائر وسلامة أراضيها (GénéraleAssemblée, 20 décembre 1961)، هذا ما دفع بالسيد بيتسيوس يذكر هيئة الأمم المتحدة بأنها اتخذت قرارات استعجالية بشأن القضية الجزائرية خلال الدورة الخامسة عشرة وأنها اعترفت بأنّ المسألة الجزائرية ليست مجرد مسألة استعمارية، بل لها أبعاد اقتصادية وثقافية وروحية تجعلها مسألة معقدة وتمنع الحلول السهلة والبسيطة، فلو كان الأمر مجرد رغبة نبيلة في الاستقلال من جانب، وموقف سلمي وقاسٍ من الجانب الآخر، لكان على الأمم المتحدة أن

تدافع عن قضية الحرية بتعبئة ثقل الرأي العام العالمي، غير أنَّ المبادئ العامة للتسوية كانت قد تم الاتفاق عليها بالفعل، إذ اعترفت فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وعلى إثر هذه الضغوطات المماثلة والمؤيدة للقضية الجزائرية كسب الوفد الجزائري الرهان الدبلوماسي، وتم الشروع في المفاوضات (General Assembly S. S., 18 December 1961, p. 325)، وإقرار بيان من قبل الحكومة الفرنسية بباريس تعلن فيه أن المفاوضات الجزائرية الفرنسية ستكون فعليا حول مبدأ تقرير المصير، وتجسد ذلك في استئناف محادثات إيفيان 1961م مع الحكومة المؤقتة بعد وقت قصير من المظاهرات (Gaïti, p. 18).

خاتمة:

ختاما لما ورد ذكره تبين لنا أنَّ مظاهرات 17 أكتوبر 1961م تعد محطة فارقة في مسار الكفاح الجزائري الدبلوماسي، وملحمة وطنية بارزة في تاريخ نضال المهاجرين الجزائريين بفرنسا، وعلاقتهم الوثيقة بجهة التحرير الوطني، والتي ساهمت في نقل القضية الوطنية من ساحة الصراع العسكري بالجزائر إلى عقر دار فرنسا الاستعمارية، ومن ثم إلى الرأي العام العالمي، وهو ما يبرز حنكة فيديرالية الجهة في استغلال الظروف والمتغيرات السياسية لصالح القضية الوطنية والهدف الثوري، مستغلة تواجد الجالية الجزائرية على الأراضي الفرنسية في توجيه الرأي العام الفرنسي والدولي لتناقل أخبار المظاهرات المخطط لها، ومن هنا يتضح أن المظاهرات في أساسها لم تكن بمحض الصدفة بل تم التخطيط المسبق والمحكم لها، بجهود من القيادات الثورية في الداخل والخارج، بحيث كان لوقعها السياسي أهمية بالغة في دفع فرنسا إلى التعجيل بالجلوس على طاولة التفاوض ومناقشة القضية الجزائرية بجدية.

أسهمت مظاهرات 17 أكتوبر 1961م في إعادة صياغة صورة الثورة الجزائرية في المخيال العالمي وفق مبادئها الإنسانية الحقيقية، مما جعلها تبرز صورة التفاعل الدولي مع الحدث خاصة في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أين تمكن الوفد الجزائري وبمساندة الدول الأفرو-آسيوية في إضعاف الموقف الفرنسي الذي كان يسعى إلى حصر المسألة الجزائرية ضمن الشأن الداخلي، فكسبت القضية الوطنية الرهان الدبلوماسي باعتراف الجمعية العامة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

كما أظهرت النتائج أنَّ المظاهرات السلمية لم تسلم من بطش السياسة الاستعمارية وأنَّ ما ارتكب في 17 من أكتوبر 1961م هو جريمة ضد الإنسانية قبل أن يكون جريمة في حق الشعب الجزائري، وبالتالي اهتمامنا بالموضوع لم يكن من العدم بل نتيجة عدم نيل الذاكرة الجماعية لمظاهرات باريس حظها من الدراسات بشكل مكثف مثل باقي الأحداث لأسباب عديدة، أهمها تكتم السلطات الفرنسية عن حوادثها وإخفاء أغلب التقارير والإحصائيات التي تحمل الأرقام الحقيقية للضحايا، لكن ذلك لا يمنعنا كباحثين في تقصي الأحداث وتتبع حقائقها مرحليا، وفي هذا الشأن نوصي بضرورة الاهتمام بهذا الموضوع لإبراز مدى قوة الدبلوماسية الجزائرية في منتصف القرن 20م في إعادة بلورة صورة الثورة الجزائرية وإنصافها ضمن قالبها الشرعي والإنساني أمام الرأي العام الدولي، سيما إذا علمنا أنَّ هذه المظاهرات تحولت إلى ركيزة أساسية في الخطاب السياسي والدبلوماسي الجزائري المعاصر تفاخرا بجهود الجالية الجزائرية من جهة وتأسفا على حجم الخسائر البشرية من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

- Abdallah, M. H. (2000). Le 17 octobre 1961 et les médias. De la couverture de l'histoire immédiate au "travail de mémoire. revue hommes et migrations(1228).
- Boîte812PER166. (19 octobre 1961). Les manifestations musulmanes de Paris évoquées à l'Assemblée. LeCourrier.
- BoîteBB30/1850. (03 juin 1998). recensement des archives judiciaires relatives à la manifestation organisée par le F.L.N. le 17 octobre 1961 et plus généralement aux faits commis à Paris à l'encontre des français musulman d'Algérie durant l'année 1961. rapport de mission: l'essentiel des informations livrées par les archives judiciaires 1961, Archives nationales.
- BoîteBB30/1850. (06 novembre 1961). recensement des archives judiciaires relatives à la manifestation organisée par le F.L.N. le 17 octobre 1961 et plus généralement aux faits commis à Paris à l'encontre des français musulmans d'Algérie durant l'année 1961. rapport de mission: une note.archivée sous la même référence adressée par M. MAYNIER, Archives nationales.,

- BoîteBB30/1850. (27 octobre 1961). recensement des archives judiciaires relatives à la manifestation organisée par le F.L.N. le 17 octobre 1961 et plus généralement aux faits commis à Paris à l'encontre des français musulmans d'Algérie durant l'année 1961,. Archives nationales . Archives nationales,.
- Brunet, J. P. (2008). communications police violence in Paris october 1961 historical sources methods and conclusions, 2008, p195. the historical journal.
- Einaudi, J.-l. (2010). la bataille de paris 17 octobre 1961. Algérie : Média-Plus.
- Gaïti, B. (1994). Les ratés de l'histoire. Une manifestation sans suites : le 17 octobre 1961 à Paris. revue sociétés contemporaines(20).
- General Assembly, f. s. (9 december 1959). Question of Algeria report of the first committee, document A/4339. United Nations, New York.
- General Assembly, S. S. (18 December 1961). Summary record of the 1225th meeting, document (A/C.1/SR.1225). United Nations, New York.
- GénéraleAssemblée. (20 décembre 1961). Résolution 1724, question de l'Algérie, 1085e séance plénière. Organisation des Nations Unies.
- Korso, M. E. (2010). 17 Octobre 1961 un crime contre l'humanité. , El Massadir(21).
- Manceron, G. (2012). le 17 octobre 1961 par les textes de l'époque. Algérie: ministère de la culture.
- Mogniss, B. E. (2021). Intégration et xénophobie: Histoire et mémoires de la manifestation du 17 octobre 1961 à Paris. entretien réalisé dans le cadre du soixantième anniversaire,. Musée national de l'histoire de l'immigration.
- Terrenoire, L. (1964). De Gaulle et témoignage pour l'histoire. France: ibrairie arthème fayard.
- أجيرون, ش. ر. (1982). تاريخ الجزائر المعاصرة. تر: ع. عصفور, لبنان-فرنسا: منشورات عويدات.

- بزيان, س. (2009). جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر (02) 1961 ed.الجزائر: منشورات ثالة.
- بزيان, س. (2009). دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر (02 ed.). 1954 الجزائر: منشورات ثالة.
- بلفردي, ج. (2018). مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الرسمية الفرنسية. مجلة دراسات تاريخية.(02)
- بوضربة, ع. (2020). الحكومة المؤقتة في المحافل الدولية: من خالل الجمعية العامة للأمم المتحدة و دبلوماسية الوفود. 1958-1960 المجلة التاريخية الجزائرية.(02)04 , (الجزائري, م). د.ت.ن. (مشاريع ديغول في الجزائر. مصر: دار القومية.
- خليفي, ع. ا. (2019). أحداث 17 أكتوبر 1961 ودور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية. المجلة التاريخية الجزائرية.(01)03 ,
- الزغبيدي, ل. (2009). مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية -1956 1962م. الجزائر: دار هومة.
- سامية, ب. ف. (2017). مظاهرات المهاجرين الجزائريين بفرنسا 17 أكتوبر 1961 وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية.(04)01 ,
- عمورة, ع. (2002). موجز في تاريخ الجزائر. الجزائر: دار ريحانة.
- قوفي, ر. (2022). شهادة المجاهد محمد حاج لعروسي حول أحداث 17 أكتوبر 1961م بباريس. مجلة مدارات تاريخية.(04)04 ,
- كرليل, ع. (2017). مسار القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة 1955-1962م. دفاتر البحوث العلمية.(11)
- المجاهد, ج. (15). نوفمبر. (1957 سياسة فرنسا تنهزم في الامم المتحدة رغم حلفائها.(14).

- المجاهد, ج. (1961). دماء الجزائريين في شوارع باريس. (107)04.
- مريوش, ا. (2010). مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر 1961 وأثرها على دعم الثورة التحريرية. مجلة المصادر. (01)12 ,
- هارون, ع. (2007). الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962. تر: م. بوضياف, الجزائر: دار القصة.
- هاوس, ن. م. (2013). باريس 1961 الجزائريون إرهاب الدولة والذاكرة، تر: ا. بكلي , الجزائر: دار القصة.